

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الدورة الحادية والثلاثون

البند رقم ٤: نقاش عام

مداخلة شفوية

١٥ مارس/آذار ٢٠١٦

شكرًا سيدي الرئيس،

تعرب منظماتنا -مجددًا- عن بالغ قلقها إزاء تزايد القيود المفروضة على الصحفيين والمدافعين عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات في المغرب.

في ٢٣ مارس/آذار، من المنتظر أن تُستأنف محاكمة ٧ من الصحفيين البارزين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المنظمات غير الحكومية في المغرب. حيث وُجه لخمسة منهم تهمة "الإخلال بأمن الدولة"، في حين يواجه الاثنان الأخران -في إطار المحاكمة ذاتها- تهمة "عدم الإبلاغ عن تمويل أجنبي". ويواجه النشطاء الخمسة عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى خمس سنوات، حال أقرت المحكمة ثبوت التهم. وتعتقد منظماتنا أن المحاكمة التي يمثل لها هؤلاء الأفراد ذات دوافع سياسية نظرًا لمشاركتهم في مشروع صحافة المواطن. وهي تأتي في أعقاب سلسلة من المضايقات المتزايدة الموجهة ضد المعارضة السلمية والنشطاء الحقوقيين في المغرب، بالإضافة إلى استحداث نمط متزايد من القيود المفروضة على الجماعات الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان داخل البلاد.

إن قانون العقوبات المغربي يتضمن مادة ذات عبارات فضفاضة تجرم كل من يتلقى الدعم من منظمات أجنبية بهدف 'الإضرار بوحدة المملكة أو سيادتها أو استقلالها، أو زعزعة الولاء الذي يدين به المواطنون للدولة'. إن اللجوء إلى هذه المادة كوسيلة للعقاب على مجموعة واسعة من الأنماط المشروعة لحرية التعبير وتكوين الجمعيات، يهدف إلى تقييد حق المجتمع المدني المغربي في حرية الحصول على تمويل، وفقًا لما تكفله الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المغرب كدولة طرف.

في الأسبوع نفسه، سيمثل للمحاكمة الصحفي البارز علي أنوزلا، رئيس تحرير موقع مغربي مستقل للأنباء على شبكة الإنترنت، بتهمة 'الإضرار بالوحدة الترابية للبلاد"، وهو يواجه حال إدانته عقوبة السجن لمدة تصل إلى ٥ سنوات.

إننا نناشد الحكومة المغربية إسقاط كافة التهم الموجهة بحق النشطاء السبعة والصحفي علي أنوزلا، ورفع جميع القيود المفروضة على المجتمع المدني وعلى حرية التعبير في البلاد، وإعادة النظر في قانون العقوبات، بالإضافة إلى تسريع الإجراءات المتأخرة في تبني وإعادة النظر في التشريعات بحيث تمتثل للالتزامات المعلنة للبلاد بدعم الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وحسبما ينص عليه الدستور المغربي لعام ٢٠١١.

شكرًا سيدي الرئيس.

المنظمات الموقعة:

- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان
- لجنة حماية الصحفيين
- منظمة دعم الإعلام الدولي